العدد 1512 - السنة الخامسة
الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1434 - الموافق 19 مارس 2013
Tuesday 19 March 2013 - No.1512 - 5th Year

في ظل مقاطعة الحراك الجنوبي وبمشاركة 565 ممثلاً للقوى السياسية

اليمن يطلق صافرة الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة ... وهادي لمعارضيه: الباب مفتوح أمامكم

جانب من الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني أمس

جانب من تظاهرة للحراك الجنوبي في عدن أمس

■ صنعاء والمنظمة الأممية تشيدان بالمبادرة الخليجية: رسمت خارطة طريق للخروج من عنق الزجاجة

■ «اللقاء المشترك» تعلن تحفظها على قوائم المشاركين .. وكرمان تقاطع

صنعاء - «وكالات»: انطلق في العاصمة اليمنية صنعاء امس مؤتمر الحوار الوطني الشامل برعاية الأمم المتحدة وتحت إشراف الرئيس عبد ربه منصور هادي وبمشاركة 565 ممثلا لمختلف القوى السياسية بينهم الحوثيون، في حين يقاطع «الحراك الجنوبي» هذا الحوار الذي يجري وسط إجراءات أمنية مشددة.

وتحدثت تقارير صحافية مع انطلاق الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن رئيس الوزراء اليمني محمد سالم باسندوه قاطع الجلسة احتجاجا على مشاركة بعض الشخصيات فيها.

في حين أعلنت أحزاب اللقاء المشترك تحفظها على قوائم المشاركين التي اصدرها الرئيس اليمني أمس الاول بشأن مؤتمر الحوار الذي من المقرر أن يستمر ستة اشهر وينعقد بموجب اتفاق انتقال السلطة الذي أسفر عن تخلي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة في نوفمبر 2011.

وقال الرئيس اليمني في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية إن هذا الحوار «يمثل لحظة مفصلية فارقة ولن يكون اليمن بعده كما كان من قبل»، معتبرا أن أمام المؤتمر خيارا واحدا هو خيار النجاح.

وقال هادي ينبغي علينا أن نبحث عن افكار جدية لإدارة البلاد ، وأثنى في الوقت ذاته على المبادرة الخليجية ، قائلا: لقد رسمت لنا خارطة طريق واضحة لخروج اليمن من عنق الزجاجة. مشددا على ان قضية الجنوب هي عماد وجوهر الحوار الوطني. وحثّ الرئيس اليمني الحضور على تنحية المكائد السياسية خارج قاعات الحوار، وأضاف: «من لم يعجبه الحوار الباب مفتوح امامه». وقال ذلك بعد ان قطع احد الحضور الكلمة الافتتاحية للمؤتمر. وأكد ان الشعب اليمني قادر على عمل المعجزات إذا تغلب على المصالح الشخصية الضيقة، ودعا اليمنيين إلى فتح صفحة بيضاء جديدة.

كما دعا الرئيس منصور هادي إلى إقامة «دولة مدنية حديثة قائمة على الشورى تقر قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان»، معتبرا أن القضية الجنوبية تعتبر المرتكز الأساسي لحل القضايا الأخرى.

واعتبر في كلمته أن الإرادتين الإقليمية والدولية متوفرتان لإنجاح الحوار وتبقى الإرادة الوطنية، وقدم شكره لدول مجلس التعاون الخليجي وللأطراف التي ساعدت بلاده.

ومن جانبه، وصف مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن جمال بن عمر في كلمته مؤتمر الحوار بانه «لحظة هامة وفرصة تاريخية لحل جميع القضايا العالقة في اليمن منها قضية الحراك الجنوبي».

واضاف المبعوث الأممي ان اتفاقية نقل السلطة في اليمن وفرت عملية شاملة لإحداث التغيير، مشيدا بدور الدول الخليجية في هذا الصدد.

والذي بن عمر على المبادرة الخليجية التي مهدت أرضا خصبة للحوار ومنعت شيوع حرب داخلية، حيث قال اليمن كان على شفير حرب أهلية، لولا مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وشدد بن عمر على ان تكون القضية الجنوبية في طليعة القضايا المطروحة على مائدة الحوار الوطني. لافتا إلى ان الأمم المتحدة ستسخر كافة إمكانياتها المتاحة بغية إنجاح هذا الحوار.

وقال بن عمر للصحافيين قبيل افتتاح الحوار إنها «لحظة تاريخية، واليمن نموذج للانتقال الديمقراطي في المنطقة».

كما أشار بن عمر إلى أن قيادات جنوبية أكدت له أنها تنبذ العنف ولن تنتهج إلا الحوار لحل القضية الجنوبية في اليمن. واعتبر أن هناك مطالب مشروعة في القضية الجنوبية، ودعا إلى معالجتها.

ويهدف الحوار الوطني الشامل في اليمن إلى وضع دستور جديد للبلاد والإعداد لانتخابات تشريعية في فبراير من العام المقبل، إضافة إلى بحث قضية الجنوب في ظل ارتفاع الدعوات المطالبة بالانفصال، وقضية صعدة والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والقوى الأمنية.

غير أن هناك من اليمنيين من يتحفظ او يقاطع مؤتمر الحوار الوطني، ولكل أسبابه. فقد اعلنت احزاب اللقاء المشترك تحفظها على القوائم التي اعلنها الرئيس هادي وتقضي بتعيين ستة نواب لرئيس مؤتمر الحوار، هم الدكتور عبد الكريم الارياني ممثلا للمؤتمر الشعبي العام، والدكتور ياسين سعيد نعمان عن الحزب الاشتراكي، وعبد الوهاب احمد الآنسي من حزب الإصلاح، وسلطان حزام العتواني من الناصريين، واحمد بن فريد الصريمة ممثلا لمؤتمر شعب الجنوب، وصالح احمد هبرة من جماعة الحوثيين.

ورغم تحفظ احزاب المشترك -التي تشارك بنصف حقائب حكومة الوفاق- فإنها أكدت حضورها حفل افتتاح المؤتمر «حرصا على المصلحة العامة». وطالبت هادي بتصحيح ما أسمتها «الأخطاء» في أسرع وقت لكونها «أخلت بالمعادلة السياسية والوطنية لصالح طرف بعينه، وتضع مسار الحوار الوطني على المحك».

كما احتج عدد من شباب الثورة في بيان لهم على مشاركة «بعض من تلطخت أيديهم بدماء شباب الثورة» في الحوار، وأكدوا أن مكانهم من المفترض أن يكون خلف القضبان وليس المشاركة في رسم مستقبل اليمن.

وفي الجنوب، نظم عدد من انصار الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال احتجاجات في عدن، وأكدوا رفضهم للحوار، واعتبروا أن الجنوبيين المشاركين لا يمثلون إلا انفسهم.

ومن جانبها أكدت الناشطة اليمنية الحائزة جائزة نوبل للسلام توكل كرمان أنها لن تشارك في الحوار الوطني احتجاجا على «تهميش الشباب الذين قادوا الحركة الاحتجاجية في اليمن ولمشاركة جهات متورطة في قمعهم الدامي».

وعللت كرمان -التي ورد اسمها في قائمة هيئة الحوار- عدم مشاركتها بـ«مشاركة من تورطوا بقتل الشباب وبقاء الجيش منقسما». إلا انها أكدت أنها تتمنى «التوفيق» للمؤتمر.

ويجري مؤتمر الحوار وسط إجراءات أمنية مشددة، إذ أعلن وكيل وزارة الداخلية عضو اللجنة الأمنية العليا لتأمين الحوار اللواء عبد الرحمن حنش أن عددا كبيرا من الوحدات العسكرية والأمنية ستعمل على تأمين جميع مداخل ومنافذ العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى منع حمل الأسلحة خلال فترات انعقاد جلسات الحوار.

وحظرت اللجنة الأمنية العليا مرور الدراجات النارية المرقمة وغير المرقمة بأمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية منذ مساء أمس الاول وحتى صباح السبت القادم.

عمان: الإفراج عن 8 محتجزين بعد إضرابهم عن الطعام

مسقط «وكالات» - قال محام امس إن محكمة استئناف في سلطنة عمان افرجت بكفالة عن ثمانية من بين 11 متظاهرا محتجزا وذلك على ذمة إعادة محاكمتهم التي أمرت بها المحكمة العليا بعد ان اضربوا عن الطعام احتجاجا على سجنهم. وسجن الرجال الذين ادينوا بتشكيل تجمع غير مصرح به في العام الماضي في حملة أمنية بعد قيام احتجاجات في البلاد بوحي من انتفاضات في دول عربية أخرى. وحكم على كل منهم بالسجن 18 شهرا بعد احتجازهم خلال احتجاجات على البطالة والفساد. وقال المحامي خليفة الهنائي لرويترز «أمرت المحكمة العليا محكمة الاستئناف بالإفراج عن النشطاء الثمانية بكفالة على ذمة الإعلان عن محاكمة جديدة. خرجوا اليوم الاثنين». ومضى الهنائي يقول إن المفرج عنهم دفعوا كفالة قيمتها 200 ريال «520 دولارا» لكل منهم بينما ينتظر الثلاثة الذين ما زالوا مسجونين أمر المحكمة العليا مضيفا أنه لم يتحدد بعد اي موعد لإعادة المحاكمة. وكانت المحكمة العليا في عمان قد أمرت في الرابع من مارس الجاري باعادة محاكمتهم بعد ان اضربوا عن الطعام عدة ايام في فبراير شباط لتاكيد موقفهم بعدم قانونية سجنهم. وكانت محكمة اعلى درجة قد رفضت في وقت سابق طلبهما استئناف الحكم.

السعودية : عاصفة ترابية تضرب الرياض والخرج

الرياض - «وكالات»: حذّر نظام الإنذار المبكر بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، عن نشاط في الرياح المثيرة للأتربة والغبار على الرياض والخرج والأجزاء المجاورة، تحد من مدى الرؤية الأفقية تصل إلى اقل من 1 كلم.

وأشارت الرئاسة إلى أن هذه الظاهرة استمرت حتى منتصف نهار الامس ، مطالبة بأخذ الحيطة والحذر، مع وجوب الالتزام بالتوجيهات والتعليمات الصادرة من المديرية العامة للدفاع المدني للتعامل مع هذه الظاهرة.

كما حذرت الإدارة العامة للدفاع المدني المواطنين والمقيمين من أخطار الرياح والغبار، وحددت المديرية في بيان لها امس عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها للوقاية من أخطار الرياح والغبار.

التوتر الطائفي يطل برأسه على لبنان من جديد

بيروت «وكالات» - قال مصدر أمني لبناني امس إن أربعة من علماء الدين السنة تعرضوا لهجومين منفصلين في بيروت مساء الاحد في إختبار للسلام الهش بين الطوائف والفصائل السياسية في البلاد التي خاضت حربا أهلية على مدى 15 عاما وإنتهت في عام 1990. وقال المصدر إن رجلين من الاربعة كانا يهمان بمغادرة مسجد محمد الأمين في وسط بيروت عندما تعرضا لهجوم من قبل مجموعة رجال في منطقة تقطنها غالبية شيعية. وأضاف المصدر ان الرجلين الآخرين كانا يمران في منطقة شيعية أخرى عندما تعرضا لهجوم ايضا. وسارع حزب الله وحركة أمل الشيعيان الى إدانة الهجمات وتسليم خمسة من المشتبه بهم إلى قوى الامن. وقالا ان الرجال الخمسة كانوا تحت تاثير المخدرات. وقال رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي وهو سني في تغريدة على حسابه على تويتر «حمى الله لبنان من هذه الفتن وسيحاسب المعتدون من أي طرف كان.» وانتهت الحرب الاهلية في عام 1990 في لبنان لكن نظامه السياسي لا يزال يعتمد على الولاءات الطائفية والبلاد لا تزال تعاني من إشتباكات منقطعة بين الجماعات المسلحة بسبب الخطاب اللاذع من قبل السياسيين. وعمقت الأزمة التي إندلعت قبل عامين في سوريا بين أغلبية سنية ضد الرئيس بشار الأسد الذي ينتمي إلى الطائفة العلوية الإنقسامات في لبنان بين بعض السنة والشيعة.

«الحر» يسيطر على مساكن الضباط في الضبعة.. وقوات النظام تقتحم المدينة الجامعية

سوريا: تركيا تجمع «الائتلاف» على أمل انتخاب رئيس للحكومة... ودعوات تسليح المعارضة مستمرة

■ اصطيفو: الاجتماع يمتد ليومين بهدف التوصل إلى توافق حيال مرشح من بين 12 شخصية مطروحة لتولي المنصب

■ هيغ: الفشل في تزويد معارضي النظام بالسلاح سيزيد من مخاطر الأزمة الإنسانية

جانب من اجتماع سابق للائتلاف الوطني المعارض

عواصم - «وكالات»: اجتمع الائتلاف الوطني السوري أمس في تركيا من أجل انتخاب رئيس للحكومة التي ستكلف بإدارة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ويأتي ذلك في ظل تواصل الدعوات البريطانية والفرنسية لإمداد مقاتلي المعارضة بالأسلحة.

وقال عضو الائتلاف عبد الأحد اصطيفو للجزيرة إن اجتماعات تشاورية سبقت الاجتماع المقرر أن يمتد ليومين بهدف التوصل إلى توافق بشأن مرشح من بين 12 شخصية طرحت لتولي المنصب، وأوضح أن الحكومة الجديدة ستكلف بإدارة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، والتي تعادل نصف مساحة البلاد، حسب تأكيده.

وأشار اصطيفو إلى أن الفريق الحكومي الجديد سيعمل على ضمان وصول المساعدات إلى السكان، وتوفير مختلف الخدمات، والسهر على تشكيل جهاز للشرطة.

وبشأن علاقة الحكومة الجديد بالائتلاف، قال اصطيفو إن الحكومة ستكون الجهاز التنفيذي للائتلاف الذي يعد مرجعا لهذه الحكومة، وأوضح أن الائتلاف سيواصل التكفل بالجوانب السياسية في الأزمة السورية.

ونقلت وكالة أسوشيتد برس عن الناطق باسم الائتلاف خالد صالح قوله إن قائمة المرشحين تضم 12 شخصية، من بينها شخصيتان لم يتم الكشف عن هويتهما لوجودهما في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية. وأوضح أن المرشحين يعدون من الكفاءات، ويمتلكون خبرة تتراوح ما بين 15 وعشرين سنة في مجالات تخصصهم.

وقال صالح إن أعضاء الائتلاف الـ72 سيختارون مرشحا من بين القائمة، وإن لم يحصل أحد المرشحين على 37 صوتا على الأقل فسيتم اللجوء إلى جولة ثانية بين صاحبي أعلى عدد من الأصوات.

لا يُستبعد أن تشهد جلسات الاجتماع بروز خلافات بين أعضاء الائتلاف، وذلك لأن بعض الأعضاء يفضلون إرجاء مسألة تشكيل الحكومة، وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية -نقلا عن مصادر في الائتلاف- أن من بين أبرز المرشحين لتولي رئاسة الحكومة وزير الزراعة السابق أسعد مصطفى، والباحث الاقتصادي أسامة قاضي، والمدير التنفيذي في شركة لتكنولوجيا الاتصالات في الولايات المتحدة غسان هيتو.

وتضم قائمة المرشحين أسماء غير معروفة في الأوساط الشعبية والإعلامية، مثل الطبيب المقيم في إسبانيا بهيج ملا حويش، والناشط المقيم في ألمانيا جمال قارصلي، والباحث في الشؤون الخليجية سالم المسلط الذي كان مقيما في دبي قبل تفرغه للثورة وانتقاله إلى تركيا، والخبير في اللغة العربية بجامعة الطائف السعودية عبد المجيد الحميدي، والباحث في الفقه والقانون قيس الشيخ، ورجل الأعمال وليد الزعبي.

وعقب انتخابه، سيعمل رئيس الحكومة الجديد على اختيار أعضاء حكومته وعرضها على الائتلاف لإقرارها، على أن تستقر الحكومة في الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة التي يسودها كثير من الفوضى، في ظل غياب المؤسسات والخدمات العامة عنها.

ولا يُستبعد أن تشهد جلسات الاجتماع بروز خلافات بين أعضاء الائتلاف، وذلك لأن بعض الأعضاء يفضلون إرجاء مسألة تشكيل الحكومة، وتنقل وكالة الصحافة الفرنسية -نقلا عن مصادر في الائتلاف- أن من بين أبرز المرشحين لتولي رئاسة الحكومة وزير الزراعة السابق أسعد مصطفى، والباحث الاقتصادي أسامة قاضي، والمدير التنفيذي في شركة لتكنولوجيا الاتصالات في الولايات المتحدة غسان هيتو.

وتضم قائمة المرشحين أسماء غير معروفة في الأوساط الشعبية والإعلامية، مثل الطبيب المقيم في إسبانيا بهيج ملا حويش، والناشط المقيم في ألمانيا جمال قارصلي، والباحث في الشؤون الخليجية سالم المسلط الذي كان مقيما في دبي قبل تفرغه للثورة وانتقاله إلى تركيا، والخبير في اللغة العربية بجامعة الطائف السعودية عبد المجيد الحميدي، والباحث في الفقه والقانون قيس الشيخ، ورجل الأعمال وليد الزعبي.

وعقب انتخابه، سيعمل رئيس الحكومة الجديد على اختيار أعضاء حكومته وعرضها على الائتلاف لإقرارها، على أن تستقر الحكومة في الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة التي يسودها كثير من الفوضى، في ظل غياب المؤسسات والخدمات العامة عنها.

ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن «تشكيل الحكومة المؤقتة من شأنه أن يعرقل إمكانية فتح الحوار».

من جانب آخر، حذر وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ من أن الفشل في تزويد مقاتلي المعارضة بالأسلحة سيزيد مخاطر الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا، وشدد على أن تخفيف الاتحاد الأوروبي حظر الأسلحة سيخفف هذه المحنة.

وأبلغ هيغ شبكة سكاي نيوز أن نقل الأسلحة يجب أن يكون «خاضعا للسيطرة ويتم بعناية فائقة، وخاصة ما يتعلق بنوعيتها وطرق مراقبة ما تم إرساله منها، والحصول على ضمانات بوجود حاجة إليها من الجماعات المتلقية لها». واعترف بوجود مخاطر منعت من تقديم معدات قتالية للمعارضة السورية لغاية الآن، غير أنه قال إنه «في حال تفاقمت الأزمة في الأسابيع والأشهر المقبلة، وصارت هناك مخاطر أكبر، فيجب أن توازنها بمخاطر الإرهاب الدولي والتطرف التي تترسخ في سوريا، ومخاطر زعزعة الاستقرار في لبنان والعراق والأردن، ومخاطر الأزمة الإنسانية المتفاقمة».

وبدوره، جدد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس دعوته لتسليح مقاتلي المعارضة، واعتبر أن هذه الخطوة ستمنع تنظيم القاعدة من الانتصار في سوريا.

وقال فابيوس -في مقابلة تلفزيونية- «إذا أردنا التوصل إلى حل سياسي في سوريا فيجب تحريك الوضع العسكري ميدانيا، وتسليح مقاتلي المعارضة للتصدي للطائرات التي تطلق النار عليهم».

وأكد أن «الائتلاف الوطني السوري -الذي يقوده أحمد معاذ الخطيب والذي اعترفت به مائة دولة- يضمن احترام كافة أطياف المجتمع في سوريا الغد، وفي حال تقرر تسليم أسلحة، فسيكون للجناح العسكري لهذا الائتلاف».

ميدانيا أعلن الجيش السوري الحر سيطرته على مساكن الضباط التابعة لقوات النظام في قرية الضبعة بريف حمص الجنوبي، في حين اقتحمت قوات النظام السوري امس المدينة الجامعية في حي المزة الدمشقي واعتقلت عددا من الطلاب واعتدت على آخرين.

وفي وقت سابق سيطر الجيش الحر على أربعة حواجز هي الضبة والكويتي والضبعة والسعودي، وقتل في المعارك 37 جنديا على الأقل، وأسر 18 من الشبيحة، بعد هروب باقي الضباط والعساكر.

وقال ناشطون إن الثوار استولوا على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، يذكر أن مساكن الضباط من أهم معاقل النظام التي كان يستخدمها في قصف مدينة القصير ومحيطها.